



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor (Al Marsad)

ورقة موقف

حول انشاء شركات تشغيل العمال في قطاع غزة
المرصد: ما يجري هو خصخصة استغلال العمال

أشرف سمارة

آب 2023

جميع الحقوق محفوظة لـ :

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ©

فلسطين- رام الله

آب 2023

مقدمة

مع انسحاب الاحتلال الصهيوني من قطاع غزة، ولاحقاً لتغيير السلطة القائمة في القطاع، لجأ الاحتلال إلى سياسة الحصار والإغلاق، لضمان استمرارية الاحتلال دون التواجد على الأرض، من خلال الإخضاع لإملاءات وشروط الاحتلال الصهيوني، والتي نستطيع أن نطلق عليها معادلة الأمن مقابل الغذاء، وبين مد وجزر كانت التحسينات على حياة المواطنين ضمن الوساطات المتعددة تدور في فلك هذه المعادلة، وحديثاً في سياق السماح لبعض مواطني قطاع غزة بالعمل في الداخل المحتل، بدأ العمل بنظام تصاريح خاصة، لأعداد محدودة من العمال. وحسب تصريح لوكيل وزارة العمل في غزة بإهاب الغصين، وصل عدد التصاريح إلى حوالي 18,500 تصريح عمل خلال العام 2023، منها حوالي 12,000 تصريح احتياجات اقتصادية، طبعا من خلال وسائط متعددة، أبرزها سماسرة التصاريح، مقابل مبالغ مالية شهرية، تقدرها بعض المصادر بمعدل 3500 شيقل للتصريح شهرياً.

فمنذ نحو عامين تتعاون وزارة العمل (التي تديرها حماس) ووزارة الشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية في رام الله، في إدارة ملف تشغيل العمّال من غزّة في الداخل المحتل، وفقاً لتفاهات سابقة مع الجانب الإسرائيلي، لإصدار تصاريح احتياجات اقتصادية.

حديثاً وتحت مبررات ضبط هذه العملية، وضمن توافق بين بعض مؤسسات القطاع الخاص والجهات الرسمية، ممثلة بوزارة العمل في قطاع غزة، يجري العمل على إنشاء شركات وساطة للتنسيق وإدارة عملية توفير العمال، وتصاريح العمل في الداخل المحتل. فحسب تصريح وكيل وزارة العمل في غزة بإهاب الغصين، إنه مع نهاية شهر آب 2023، ستتعامل الوزارة مع تصاريح المشغّل التي تنقّدها الشركات المرخّصة فقط، وستكون الأولوية في الترشيح لأسماء العمّال الذين اجتازوا امتحان الإجازة المهنية الذي تُشرف عليه الوزارة، دون أن تلغي هذه الخطوة العمل بالنظام المعمول به حالياً للحصول على تصاريح احتياجات اقتصادية.

وفي تصريح آخر لمدير عام العلاقات العامة في وزارة العمل في غزة منال الحتة، إن نظام التشغيل الجديد يتجاوز التأخير في إصدار تصاريح الاحتياجات الاقتصادية، ويوفّر فرص عمل أكبر ومضمونة عبر شركات التشغيل الجديدة، ويمنع استغلال سماسرة التصاريح الذين يبتزّون العامل بمبالغ كبيرة، مقابل تصريح غير مضمون، وقد يُسحب في أي لحظة.

وحول تقدير المبالغ التي يدفعها العاملون للسماسرة، فتقدر بحسب رئيس اتحاد نقابات العمال في غزّة سامي العمصي، بمبلغ يتراوح ما بين 2400 إلى 4000 شيكل عن كل تصريح، ويعتبر العمصي أن من شأن نجاح شركات التشغيل الجديدة، أن ينهي العمل لاحقاً بتصاريح الاحتياجات الاقتصادية، ويقضي على ظاهرة سماسرة التصاريح، ويزيد في أعداد العمّال الراغبين بالعمل في الداخل المحتلّ المقدر بحوالي 18500 عاملاً من غزّة في الداخل المحتلّ، منهم 12 ألفاً بموجب تصاريح احتياجات اقتصادية، بينما عدد المسجّلين على برنامج الدخول الموحد يقدر بـ140 ألفاً، منهم 128 ألفاً على قائمة الانتظار.

شركة قطاع خاص بدور نقابي

حين تقرر شركة خاصة أن تلعب دور نقابي بهامش ربحي غير محدد، تحت شعار مكافحة الاستغلال والقضاء على ظاهرة سماسة التصاريح فقط، تم خصخصة هذه المهنة وتحويلها إلى قطاع منظم. ففي تصريح للسيد أسامة كحيل، نقيب المقاولين السابق وأحد المتقدمين للحصول على ترخيص شركة تشغيل، أفاد أن الشركة ستكون مسؤولة أمام الجهات الحكومية في غزة عن حقوق العمال، وضمان حصولهم على مستحقاتهم، من أجرة ونهاية الخدمة والتعويض عن الأضرار، الأمر الذي لا تكفله تصاريح الاحتياجات الاقتصادية، أو تصاريح المشغل الصادرة عن سماسة يمارسون كل أنواع الاستغلال والابتزاز بحق العامل. ولضمان حقوق العامل؛ تعاقدت شركة كحيل مع مستشارين ومحامين في الداخل المحتل من أجل متابعة ملفات عمالها. وبحسب كحيل، الشركة ستودع كفالة مالية لدى وزارة العمل في غزة للاقتطاع منها لصالح أي عامل متضرر، في الوقت الذي تسعى فيه لتحصيل الحقوق من المشغل الإسرائيلي، ولن يتحمل العامل أي رسوم مالية نظير تقدمه للشركة للحصول على تصريح عمل.

وأردف كحيل أن الشركة ستحصل على مستحقاتها المالية نظير توفير العمالة المطلوبة من المشغل الإسرائيلي، دون أي أعباء مالية تتقل كاهل العامل الفلسطيني، وأكد أن من شأن وجود مثل هذه الشركات ونجاحها، القضاء على مشكلات كثيرة تواجه العمال في الوقت الراهن، كالابتزاز والاستغلال، وأعباء البحث عن عمل بعد الحصول على تصريح، وضمان الحقوق في حال الإصابة أو الوفاة أو التقاعد، وسيكون الاتفاق بين الشركات والمشغل، من حيث أعداد العمال، والمهن المطلوبة، والحقوق المالية.

من جهته، بارك رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في فلسطين سامي العمصي، وأشاد بهذا الدور الجديد لشركة خاصة، معتبراً أن تصاريح شركات التشغيل ستحمي العامل وتضمن حقوقه، وتزيد من مردوده المادي، فضلاً عن انعكاسها الإيجابي على حياة العامل، وعلى الدورة الاقتصادية في غزة، وستعش الاقتصاد الهش في القطاع المحاصر.

وفي تصريح لمحزر الصفحة الاقتصادية في جريدة الأيام المحلية في غزة حامد جاد، أوضح أن ترخيص شركات تشغيل رسمية يحقق فائدة للجميع، وينعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي المنهار في القطاع، نظراً للعوائد المالية الكبيرة على العمال، حيث يبلغ متوسط أجرة العامل في إسرائيل نحو مئة دولار يومياً، ومع هذه الشركات يتوقع زيادة أعداد عمال غزة في الداخل المحتل، لكنه يجد عقبة رئيسة أمام ذلك، تتمثل في الفحص الأمني، وتباينات الحالة السياسية في إسرائيل.

أسعار في متناول الجميع

حول التكلفة الشهرية على العامل فهي بشكل مبدئي 600 شيكل، بالإضافة إلى 600 شيكل سوف يتم اقتطاعها من راتبه بشكل شهري لتحويل للضمان الاجتماعي، حيث يستطيع العامل سحبهم من مكتب التشغيل التابع لوزارة العمل الإسرائيلية بعد انقضاء مدة التصريح، وهي عبارة عن مبلغ مقطوع لتغطية النفقات، بالإضافة لهامش ربح للشركة، التي تتولى عملية متابعة العمال وحقوقهم وكافة التفاصيل القانونية التي تخص العامل بالداخل. وفي ذات السياق القانوني فإن الاجازات تخضع لقانون العمل

الإسرائيلي وما يتبعه من اجازت مرضية وتعويضات، وضمن الترتيبات فتحت الشركات مجموعة من المقرات في كل المحافظات لتوفير الراحة للعامل.

وفي تقدير مغاير حول ما ستتقاضاه الشركة من العامل، أوضح مدير إحدى الشركات وائل الشياح، أن متوسط السعر للحصول على تصريح مشغل سيكون بحدود 1000 شيكل، وسيتم تحديد بروتوكول من قبل وزارة العمل مرفق به الأسعار، وحسب المعلومات الموجودة، فالمبالغ التي سيقوم العامل بدفعها؛ فإنها ستدفع على التصريح ككل ولمرة واحدة فقط، وستكون الأسعار في متناول الجميع.

كذلك تعاقدت هذه الشركات مع العديد من المستشارين القانونيين بالداخل، لمتابعة قضايا العمال بالإضافة إلى أداريين مدنيين لمتابعة عمل العمال وحالتهم، وأي عامل يتعرض لإصابة عمل، فيتولى المستشار القانوني متابعة تحصيل حقوقه على الفور، وإن فرص العمل غير المتاحة لمن يملكون تصاريح ستختفي، حيث أنه بعد وجود هذه الشركات لن يغادر العامل حدود غزة إلا بعد أن يكون عمله مضمون.

بات المطلوب خلال الأسبوع القادم أن تكتمل الشركات الجاهزة، كافة الإجراءات الإدارية والترتيبات القانونية لمباشرة العمل، مع بداية شهر سبتمبر 2023. ولحصول الشركات على التصريح بالعمل، قدمت ضمانات مالية كبيرة، لضمان أن يكون التشغيل حسب الجودة والمعايير التي وضعتها وزارة العمل، ومن ضمن المعايير كشركة تشغيل يجب أن يكون هناك تعاقدات مع شركات في الداخل، هذه التعاقدات تحمي جميع الأفراد وتحمي حق الشركة وحق العامل بالإضافة لحق المشغل، مثلاً لو أن أحد العمال تغيب عن موقع العمل، فالشركة المحلية ملزمة وفق التعاقد بأن توفر بديل، وفي حال حصل خلاف بين العامل وبين المشغل الإسرائيلي، فهي ملزمة أيضاً بمتابعة حقوقه من خلال مستشارين قانونيين متواجدين بالداخل، ومن خلال متابعات ميدانية دورية مع المشغلين والعمال. كما أن شركات التشغيل لن تقوم بالتواصل المباشرة مع العمال، حيث سيتم تلقي الأسماء من وزارة العمل حسب الدور العام التابع للوزارة، وبما يتعلق بموضوع معالجة التصاريح، سيتم على مرحلتين، المرحلة الأولى لمن حصل على تصريح مشغل من خلال وزارة العمل، المرحلة الثانية لمن حصل على تصريح مشغل من خلال مشغلين إسرائيليين مباشرة عبر سمسرة التصاريح، ومتوقع بأن يتم معالجتهم في أول مرحلة، وفي حال وجود طلب من الجانب الآخر من خلال الشركات الإسرائيلية يتم التوجه لوزارة العمل وطلب الأسماء.

وفيما يتعلق بوجود تأمين لضمان حق العامل، قال الشياح: *إن هذا من ضمن التعاقدات ما بيننا وبين الشركات الإسرائيلية، والمشغل الإسرائيلي لن يصدر أي تصريح لأي عامل، ويجب أن يكون من خلال مكتب التشغيل الإسرائيلي، بالتالي هو مؤمن عليه من دائرة التشغيل في وزارة العمل الإسرائيلية.* فهل دور وزارة العمل في غزة أن تلبي العمالة الفلسطينية المعايير المقبولة لسوق العمل الإسرائيلي؟

في البعد السياسي والاقتصادي، هناك مصلحة إسرائيل وحاجتها إلى الأيدي العاملة، ومن الناحية السياسية والأمنية فإنها تريد أيضاً أن ترفع التكلفة لأي جولة تصعيد قادمة، وحكومة غزة تريد عائدات مالية للتخفيف من حدة الفقر في القطاع، وترى في

إنشاء تلك الشركات فرصة لتحقيق ذلك، وبالتالي يتم تغيير جهة الاستغلال، عوضاً عن تجاوزها، وهي خصخصة ضمن منظومة رأسمالية منطقتها تعظيم الأرباح.

المراجع:

- المواطن، 2023. كم سيدفع العامل للحصول على تصريح مشغل وكم مدة التصريح؟

<https://almwatin.com>

- معا الإخبارية، 2023. شركات تشغيل العمال بغزة تبدأ العمل الشهر القادم بهذه الآلية

<https://www.maannews.net/news/2098867.html>

- الجزيرة نت، 2003. لأول مرة في عهد حماس شركات وساطة بين عمال غزة والمشغل الإسرائيلي

<https://www.aljazeera.net/>